الأمم المتحدة

A/AC.109/2000/10

الجمعية العامة

Distr.: General
22 May 2000
Arabic
Original: English/Spanish

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٢	٣
ثانيا –	التطورات السياسية	٣-١١	٣
	ألف – لمحة عامة	٣-٦	٣
	باء – الانتخابات العامة	٧	٤
	جيم – التطورات الأخيرة	٨-١١	٤
ثالثا –	الأحوال الاقتصادية	١٢-٢٨	٥
	ألف – لمحة عامة	١٢-١٣	٥
	باء – المالية العامة	١٤-١٦	٥
	جيم – التجارة	١٧-١٨	٥
	دال – الأعمال المصرفية والتمويل	١٩-٢٠	٦
	هاء – النقل والاتصالات والمرافق العامة	٢١-٢٧	٦

200600 200600 00-44057 (A)
0044057

واو –	السياحة	٢٨	٨
رابعا –	الأحوال الاجتماعية والتعليمية	٢٩-٣٨	٨
ألف –	العمالة	٢٩-٣١	٨
باء –	حقوق الإنسان ووضع المرأة	٣٢-٣٦	٨
جيم –	البيئة	٣٧-٣٨	٩
دال –	الإسكان	٣٩	٩
هاء –	الرعاية والمساعدة في المجال الاجتماعي	٤٠	٩
واو –	الصحة العامة	٤١-٤٤	١٠
زاي –	التعليم العام	٤٥-٤٦	١٠
حاء –	الجريمة ومنع الجريمة	٤٧-٤٨	١٠
خامسا –	النظر في المسألة من جانب الأمم المتحدة	٤٩-٥٣	١١
ألف –	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٤٩-٥٠	١١
باء –	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٥١-٥٢	١١
جيم –	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٣	١١
سادسا –	مركز الإقليم في المستقبل	٥٤-٧١	١٢
ألف –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٤-٥٥	١٢
باء –	موقف حكومة الإقليم	٥٦-٦٦	١٢
جيم –	موقف حكومة اسبانيا	٦٧-٦٨	١٤
دال –	المفاوضات الانكليزية الاسبانية	٦٩-٧٠	١٧
هاء –	المناقشات بين انكلترا وجبل طارق	٧١	١٧

أولا – لمحة عامة[1]

١ - جبل طارق شبه جزيرة ضيقة تمتد نحو الجنوب من ساحل اسبانيا الجنوبي الغربي، تتصل ببرزخ يبلغ طوله حوالي ١,٦ كيلومتر. ويقع ميناء ألخيسيراس الاسباني على مسافة ٨ كيلومترات قبالة الخليج من ناحية الغرب، وتقع قارة أفريقيا على بُعد ٣٢ كيلومترا قبالة مضيق جبل طارق من ناحية الجنوب، وتبلغ المساحة الإجمالية لجبل طارق ٥,٨٦ كيلومترا مربعا، وفقا لتقدير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، و ٤,٨ كيلومترا مربعا وفقا لتقدير اسبانيا.

٢ - ووفقا لآخر تعداد لسكان جبل طارق، أجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، يقدر عدد سكان الإقليم من المدنيين ٢٦ ٧٠٣ نسمة، منهم ٢٠ ٠٢٠ نسمة من أبناء جبل طارق و ٣ ٨١١ نسمة من الرعايا البريطانيين الآخرين، و ١ ٧٩٨ نسمة من المغاربة، و ١ ٠٧٢ نسمة من جنسيات أخرى. ويبلغ عدد السكان ٢٧ ١٩٢ نسمة[2] حسب تقديرات المكتب الإحصائي في جبل طارق.

ثانيا – التطورات السياسية

ألف – لمحة عامة

٣ - يكفل دستور ١٩٦٩ الحقوق المدنية والسياسية والمزايا الأساسية. ويعهد للحكومة المحلية بمسؤولية الشؤون المحلية. في حين أن المملكة المتحدة تحتفظ بالسلطة في المسائل المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية، والأمن الداخلي. وللحاكم، الذي تعينه ملكة المملكة المتحدة، سلطة إلغاء القوانين التي تسنها الهيئة التشريعية. علاوة على ذلك، يحتفظ الدستور للملكة بـ ''سلطة كاملة لسن القوانين من حين لآخر من أجل السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق (بما في ذلك، دون الإخلال بعمومية ما سبق ذكره، تعديل القوانين أو إلغاء هذا الدستور)''. وهناك حاكم جديد اسمه السيد ديفيد دوري جاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ خلفا للحاكم السابق السير ريتشارد لوسي. وترد في تقرير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة عن دورتها الرابعة والعشرين مناقشة تفصيلية حول دستور ١٩٦٩، بما في ذلك موقفا اسبانيا والمملكة المتحدة[3].

٤ - والسلطة التشريعية منوطة بمجلس نيابي واحد مؤلف من ١٥ عضوا منتخبا. أما السلطة التنفيذية فهي منوطة بمجلس، يتألف من الحاكم، وأربعة أعضاء بحكم مناصبهم، ورئيس الوزراء، وأربعة أعضاء منتخبين، ويعمل بصفة استشارية للحاكم، ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وأعضاء من المجلس النيابي يعينهم رئيس الوزراء وبعض الأعضاء المنتخبين. ويضطلع مجلس الوزراء، الذي يعمل بمثابة هيئة وزارية عليا بالمسؤولية عن مسائل محلية محددة فيما يحتفظ الحاكم بسلطة التدخل لدعم مسؤولياته المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية.

٥ - ويستند النظام القانوني لجبل طارق إلى القانون العام والقانون الأساسي لانكلترا. ويحتفظ جبل طارق بنظامه الخاص للمحاكم، الذي يشمل المحاكم الدنيا (محكمة ابتدائية، ومحكمة قاضي الطب الشرعي، ومحكمة صلح)، إضافة إلى محكمة استئناف ومحكمة عليا. وللمحكمة العليا اختصاصات غير محدودة لسماع أي دعوى قضائية جنائية والبت فيها. وتتألف حاليا من كبير القضاة وقاضي آخر يعينه الحاكم.

٦ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أكدت مجددا الوكيلة البرلمانية لوزارة الخارجية والكمنولث، أن ''العلاقة بين المملكة المتحدة وجبل طارق لا يزال يحكمها دستور ١٩٦٩''.

باء – الانتخابات العامة

٧ – أجريت آخر انتخابات عامة في جبل طارق في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد شارك فيها نحو ٨٠ في المائة من الناخبين المسجلين وحصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق الحاكم حاليا على ٥٨,٣٥ في المائة من الأصوات وتلاه حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/تحالف حزب الأحرار على ٤٠,٥٧ في المائة ثم المرشحون المستقلون الذين حصلوا على ١,٠٨ في المائة. وعليه فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق بثمانية مقاعد في المجلس التشريعي بالإقليم في حين فاز حزب العمال الاشتراكي لجلبل طارق/تحالف حزب الأحرار بسبعة مقاعد. وقد حصل بيتر كروانا زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على ٨ ٧٤٧ صوتا وتم تعيينه رئيسا لوزراء جبل طارق فيما تشكلت المعارضة من حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/تحالف حزب الأحرار بزعامة جو بوسانو[٤].

(www.gibraltar.gi/election)

جيم – التطورات الأخيرة

٨ – في آذار/ مارس ١٩٩٩، أصدر وزير الدولة للشؤون الخارجية، وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، كتابا أبيض بعنوان ''الشراكة من أجل التقدم والازدهار، بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار'' (A/AC.109/1999/1، المرفق). ووفقا لما ورد به، يتعين النظر إلى العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها ضمن الإطار الشامل للتحديث والإصلاح، وفي إطار الدور الدولي الجديد لبريطانيا.

٩ – وجاءت إحدى توصيات الحكومة متصلة باستحداث إدارة لأقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث لكفالة روابط أفضل بين المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها. بيد أن الكتاب أشار إلى أنه لما كان جبل طارق يقع ضمن الاتحاد الأوروبي كجزء من عضوية المملكة المتحدة بموجب معاهدة روما – وهو الإقليم الوحيد في ما وراء البحار الذي يتصف بهذا المركز – فستواصل الإدارات الأوروبية التابعة لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في إدارتها بشكل رئيسي، وتكون مسؤولة عن هذا الأمر أمام الوزير المسؤول عن أوروبا.

١٠ – وبدأت حكومة المملكة المتحدة استعراض الدفاع الاستراتيجي في أيار/ مايو ١٩٩٧ للنظر في معظم مجالات دفاع المملكة المتحدة. وشدد الكتاب الأبيض، الذي نجم عن ذلك، مرة أخرى، على النشر السريع للقوات البريطانية استجابة لأي أزمة. وأوضح أن مرافق جبل طارق توفر قاعدة عمليات أمامية مستقلة للقوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط ويصلح قاعدة عبور للسفن التي تتخذ طريقها إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وطبقا لتقرير نشرته في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم في المملكة المتحدة فقد انخفض عدد الأفراد العسكريين، على مدى الـ ١٥ سنة الأخيرة، في جبل طارق من ١٠ ٠٠٠ إلى أقل من ١ ٠٠٠، كما انخفض عدد موظفي وزارة الدفاع المدنيين من ١٥ ٠٠٠ إلى ١ ٢٠٠، وانخفضت نفقات الدفاع ذات الصلة من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧ في المائة[٥].

١١ – وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ نجحت اسبانيا والمملكة المتحدة في عقد محادثات لحل بعض المشكلات التي كانت قد ثارت فيما يتعلق بسلطات جبل طارق في إطار صكوك الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية والمعاهدات ذات الصلة[٦]. وأفضى ذلك إلى أنه سيتم عن طريق وحدة منشأة في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في لندن، إبلاغ الرسائل الرسمية والقرارات الواجب الإبلاغ بها بين سلطات جبل طارق وسلطات الدول الأعضاء الأخرى بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي. وهذا الترتيب، الذي يشمل أيضا مسائل الوثائق والتمويل والتعاون في مجال الشرطة يمهد الطريق أمام إصدار التشريعات المعطلة للاتحاد الأوروبي. وقد

تم الاتفاق على ''أن هذه الترتيبات أو أي أنشطة أو تدابير يجري اتخاذها من أجل تنفيذها أو تكون ناجمة عنها، لا تنطوي من جانب مملكة اسبانيا ولا من جانب المملكة المتحدة على أي تغيير في موقف كل منهما بشأن مسألة جبل طارق أو بشأن حدود ذلك الإقليم''.

ثالثا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٢ - ليس لجبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية، وتقتصر الصناعات والحرف والخدمات في الإقليم أساسا على تلبية احتياجات سكانه، وعلى العدد الكبير من زوار الإقليم. ويعتمد اقتصاد جبل طارق إلى حد كبير على السياحة وتقديم خدمات مالية مثل العمليات المصرفية، والتأمين، والنقل البحري، وإدارة حوافظ الأوراق المالية.

١٣ - ويتعلق أحدث تقرير متاح للدخل القومي بالفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ عندما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ١١٦,٨٠ من الجنيهات الاسترلينية في حين كان التضخم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قد وصل إلى معدل ٠,٢ في المائة سنويا.

باء – المالية العامة

١٤ - يشير تقرير أصدرته الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإيرادات الإدارية التي سجلت في الحساب الدائن للصندوق الموحد للسنة المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ بلغ إجماليها ١٣١ مليون جنيه استرليني، في حين بلغت النفقات الإدارية ٩٣,٩ مليون جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ٧٦,٤ مليون جنيه استرليني و ٦٠,١ مليون جنيه استرليني على التوالي في آذار/مارس ١٩٩٧. والموارد الرئيسية لإيرادات الصندوق الموحد جاءت من ضريبة الدخل التي بلغ مجموعها ٤٧ مليون جنيه استرليني، ومن رسوم الواردات التي بلغ مجموعها ٢٤,٩ مليون جنيه استرليني، ومن المعدلات العامة التي بلغ مجموعها ١٠.٩ مليون جنيه استرليني.

١٥ - وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، بلغ الدين العام لجبل طارق ٦١,٤ مليون جنيه استرليني دون تغيير عن عام ١٩٩٧. وجاءت النفقات من نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى آذار/مارس ١٩٩٩: التعليم والشباب والثقافة وشؤون المستهلكين: ١٤,٥ مليون جنيه استرليني؛ البيئة والصحة: ١٣,٦ مليون جنيه استرليني؛ الكهرباء: ٩,٣ مليون جنيه استرليني؛ الشرطة: ٦,٩ مليون جنيه استرليني؛ السياحة والنقل: ٦,٢ مليون جنيه استرليني؛ الخزانة: ٥,٩ مليون جنيه استرليني؛ الأمانة العامة: ٥,٧ مليون جنيه استرليني؛ البناء والأشغال: ٥,٦ مليون جنيه استرليني؛ مرافق الدعم: ٣,٣ مليون جنيه استرليني؛ الجمارك: ٢,٦ مليون جنيه استرليني؛ مرفق المطافئ: ٢,٣ مليون جنيه استرليني.

١٦ - وتفرض ضريبة الدخل على الإيرادات الناشئة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة فيه من جانب أي شخص أو شركة. كما تخضع للضريبة أرباح الأسهم والفوائد والمرتبات المستحقة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة في أي مكان خارج جبل طارق من جانب أي شخص يقيم عادة في جبل طارق. ولكن عندما يخضع الدخل للضريبة في البلد الذي نشأ فيه الدخل و لم يتم تحصيله في جبل طارق ينطبق عليه الإعفاء الضريبي. وتتراوح معدلات الضرائب المفروضة على الأفراد المقيمين في جبل طارق بين ٢٠ في المائة على الـ ٥٠٠ ١ جنيه استرليني الأولى من الدخل الخاضع للضريبة و ٥٠ في المائة بعد الـ ٥٠٠ ١٩ جنيه استرليني الأولى.

جيم – التجارة

١٧ - في عام ١٩٩٧، بلغ مجموع الواردات ٢٦ ٣٩٧ ٠٠٠ ٢١٠ ٣٠٠ جنيه استرليني، شملت

جنيه استرليني من المواد الغذائية، و ٠٠٠ ٨٢٥ ٢٢ جنيه استرليني من السلع المصنعة. وبلغ مجموع السلع المعاد تصديرها ٠٠٠ ٥٢٨ ٤٩ جنيه استرليني تشمل ٠٠٠ ٣٣٠ ٣٠ جنيه استرليني من الآلات ومعدات النقل. وتشمل السلع الرئيسية المعاد تصديرها المنتجات النفطية والسلع المصنعة، والأنبذة، والمشروبات الروحية، والمولت، والويسكي، والتبغ. ويأتي ما يزيد على ثلثي واردات جبل طارق من غير الوقود (٠٠٠ ٥٠٧ ١٩٠ جنيه استرليني) من المملكة المتحدة. وتشمل المصادر الأخرى للواردات اسبانيا وهولندا واليابان. أما الصادرات من السلع المحلية المنشأ فليست ذات شأن. وتتكون الصادرات أساسا من إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية التي يجري تموين السفن بها.

١٨ - ولم تتغير قيود مراقبة الواردات خلال الفترة المستعرضة. وباستثناء بعض الأصناف من الأغذية الأساسية، والذهب، والحلي والنفط، والسيارات السكنية المتنقلة، والأنواع الحية المهددة بالانقراض، يمكن استيراد جميع السلع بموجب الترخيص العام المفتوح.

دال - الأعمال المصرفية والتمويل

١٩ - في نهاية عام ١٩٩٩، بلغ عدد المصارف المصرح لها بممارسة النشاط المصرفي في جبل طارق ٢٥ مصرفا. ويخدم القطاع المصرفي العملاء في الخارج والداخل، وتبلغ ميزانيته الأساسية ما يزيد على ٦ بلايين جنيه استرليني. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُطلب إلى جبل طارق تنفيذ جميع توجيهات الجماعة الأوروبية المتصلة بالنظام المالي. وقد تعهد جبل طارق بالتزام لا فقط بتنفيذ التدابير الضرورية لتلبية الحد الأدنى من المعايير المطلوبة داخل الاتحاد الأوروبي، بل بأن يلبي أيضا معايير النظام المالي للمملكة المتحدة[٧]. وفي هذا الصدد أعربت حكومة اسبانيا خلال الفترة المستعرضة في مناسبات عديدة عن قلقها لعدم تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بالكامل في جبل طارق وجادلت في صحة المعلومات التي تفيد العكس المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، قدمت المملكة المتحدة معلومات إلى الاتحاد الأوروبي، تتعلق بعدد من التدابير التي نفذت في جبل طارق (٣٩) وبالتدابير غير القابلة للتطبيق (٣١) وتلك التي دخلت "المراحل النهائية للتبديل (٨). وفي تموز/يوليه، قررت اللجنة الأوروبية إحالة المملكة المتحدة إلى محكمة العدل الأوروبية عن أربع قضايا تتعلق بعدم تنفيذ توجيهي قانون الشركات الرابع والسابع في جبل طارق اللذين يتطلبان من الشركات الخارجية نشر حساباتها[٨]. وطبقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد أصدر المجلس التشريعي بجبل طارق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ التشريعات الأساسية اللازمة لتنفيذ التوجيهين المذكورين وقد أحيطت اللجنة الأوروبية علما بهذه الخطوة.

٢٠ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان هناك ٣٠٠ ٨ شركة مدفوع رأسمالها بالكامل ومسجلة وفقا لقانون الشركات (الضرائب والامتيازات). وتدفع الشركات المسجلة بموجب هذا القانون ضريبة سنوية ثابتة بصرف النظر عن أرباحها وعن ورود أو عدم ورود هذه الأرباح إلى الإقليم. ويشمل الإعفاء أرباح الأسهم والفوائد وأتعاب المديرين والمدفوعات السنوية التي يتلقاها غير المقيمين. وبغير الحصول على ترخيص، لا يجوز لأي شركة أن تمارس التجارة أو الأعمال في جبل طارق أو في المملكة المتحدة، وليس لأي من مواطني جبل طارق أو المقيمين في الإقليم حق الانتفاع بأسهم شركة من هذا القبيل.

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢١ - في أوائل عام ١٩٩٩، تعطل النقل البري في جبل طارق وخارجه على طول البرزخ الذي يربط الإقليم باسبانيا. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، زادت اسبانيا من عمليات المراقبة عند مركز الحدود مع جبل طارق. ووفقا

لتقارير صحفية، أعلنت وزارة خارجية اسبانيا أنها سوف تواصل أعمال المراقبة للحدود حتى يطبق جبل طارق توجيهات الاتحاد الأوروبي لمنع التهرب من الضرائب والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال (انظر الفقرة ٤٧ أدناه). وقد سببت أعمال المراقبة تأخيرات في عبور السيارات للحدود وصلت إلى ست ساعات. ووفقا لتقارير صحفية، تقدمت المملكة المتحدة بشكوى بشأن المسألة إلى اللجنة الأوروبية. وذكر ناطق باسم اللجنة الأوروبية أنه لا توجد قيود في تشريعات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمراقبة الحدود الخارجية.

٢٢ - ويبلغ الطول الإجمالي للطرق في الإقليم ٢٦,٧٥ ميلا (نحو ٤٣,٠٤ كم). ويفاد بأن الطرق في حالة جيدة ومناسبة لحركة مرور السيارات. وهناك خمسة مسارات للحافلات تخدمها ١٨ حافلة توفر الاتصال في الإقليم. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بلغ مجموع السيارات المسجلة ٣٤٩ ٣١ سيارة.

٢٣ - وقد زادت الخدمات الجوية إلى جبل طارق مؤخرا. فبالإضافة إلى رحلات الطيران المقررة إلى المملكة المتحدة، افتتح في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ خط بين الدار البيضاء وجبل طارق[٩] ويرسل البريد الجوي إلى لندن، ومنها إلى جميع الجهات المقصودة في سائر أنحاء العالم، بمعدل ست مرات في الأسبوع في رحلات جوية مباشرة. أما البريد السطحي العادي فيرد من المملكة المتحدة ويرسل إليها خمس مرات في الأسبوع.

٢٤ - وبما أن مضيق جبل طارق هو طريق مائي رئيسي بين البحر المتوسط وبين بقية بلدان العالم، فإن جبل طارق يستخدم كميناء من جانب كثير من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. وهو مزود بأحواض جافة وحوض تجاري لإصلاح السفن. ويتمتع بالاعفاءات الضريبية أصحاب السفن الذين يسجلون سفنهم في جبل طارق. وفي نهاية عام ١٩٩٦، كان يوجد ٢٣ سفينة مسجلة في جبل طارق تبلغ حمولتها الإجمالية ٥٩٣ ٣٠٥ طنا قائما منها ٢١ سفينة تجارية. ووفقا لوزارة السياحة والنقل بالإقليم، بلغ إجمالي حمولة السفن التي وفدت إلى الإقليم في عام ١٩٩٨ ما يزيد على ١١٧ مليون طن قائم. وكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ١٢٥ مليون طن قائم في عام ١٩٩٩[١٠].

٢٥ - وأصدرت حكومة جبل طارق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ورقة سياسات بعنوان ''ميناء جبل طارق: ما بعد عام ٢٠٠٠''، بهدف زيادة الإيرادات الناتجة عن أنشطة الميناء القائمة، وفتح مجالات جديدة للأعمال، وإنشاء سلطة للميناء تحل محل إدارة الميناء الحالية، وتصبح ممولة ذاتيا خلال ثلاث سنوات[١١].

٢٦ - وتقوم على شبكة تشغيل الهاتف المحلية شركة ناينكس جبل طارق للاتصالات المحدودة، وهي شركة مشتركة تملكها حكومة جبل طارق وشركة، بل أتلانتك. وتضطلع شركة جبل طارق الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة (جيبتل) بتشغيل الاتصالات اللاسلكية الدولية، وهي شركة مشتركة تملكها حكومة جبل طارق وشركة بريتيش تليكوم[١٢]. وفي نهاية عام ١٩٩٩، بلغ إجمالي عدد خطوط الاتصال ٩١٦ ٢١ خطا، بزيادة صافية قدرها ٥٣٦ ١ خطا عن العام الماضي.

٢٧ - وتتولى إدارة الكهرباء مسؤولية الإمداد بالكهرباء للاستخدام المدني في الإقليم، وتتولى وزارة الدفاع إدارة مشروع مستقل للوفاء باحتياجات الدفاع. وخلال عام ١٩٩٩، بلغ الحد الأقصى للطلب على الكهرباء ١٠٠ ٢٣ كيلووات، وتم توليد ما مجموعه ٥٦٦ ٠٦٣ ١٢٠

كيلووات/ساعة. ويعتمد جبل طارق على البترول المستورد في الوفاء بإمداداته من الطاقة.

واو – السياحة

٢٨ – في عام ١٩٩٩، بلغ مجموع السائحين الذين وصلوا إلى الإقليم ٦,١ ملايين سائح بالمقارنة مع ٦,٧ ملايين سائح في عام ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩ بلغ عدد نزلاء الفنادق ٠٣١ ٤٢ نزيلا ويقدر عدد أسرَّة الفنادق في جبل طارق بحوالي ٠٠٠ ٢ سرير. وقد اتبعت وزارة السياحة والنقل سياسة ترمي إلى زيادة عدد سفن الرحلات السياحية التي تزور الإقليم. وصرح الوزير بإتمام إجراءات الحجز لـ ٢١٨ سفينة كي تزور جبل طارق خلال عام ٢٠٠٠ اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ومن المتوقع أن يفد المزيد[١٣].

رابعا – الأحوال الاجتماعية والتعليمية

ألف – العمالة

٢٩ – كان عدد الموظفين في جبل طارق، وفقا لآخر الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعمالة، حوالي ٠٠٠ ١٣ موظف. وكان مقدرا أن يصل إجمالي عدد العاطلين في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٤٤٦ فردا.

٣٠ – وقد وصل متوسط الدخول الأسبوعية للعاملين المتفرغين في الإقليم، في نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى ٢٣٣,٠٣ جنيها استرلينيا. وكان تقسيم الموظفين المستخدمين في القطاعات الخمسة الكبرى في نهاية عام ١٩٩٩ كما يلي: ٠٢٧ ٢ موظفا في القطاع المصرفي والمالي؛ و ٠٤١ ٢ موظفا في الإدارة العامة والدفاع؛ و ٧٥٥ ١ في تجارة التجزئة؛ و ٢٢٤ ١ موظفا في البناء والتشييد؛ و ٧٨٨ موظفا في الخدمات الطبية والصحية.

٣١ – وتفيد التقارير أن التشريع الذي ينظم العمالة وشروط العمل في الإقليم يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويتضمن قانون نقابات العمال والمنازعات النقابية لجبل طارق أحكاما لتسجيل وتنظيم نقابات العمال في جبل طارق، مماثلة لما هو نافذ في المملكة المتحدة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كانت هناك ٢٠ نقابة عمالية مسجلة في الإقليم.

باء – حقوق الإنسان ووضع المرأة

٣٢ – يكفل مرسوم جبل طارق الصادر في عام ١٩٦٩ (وهو الدستور) حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد، كما يكفل وجود محكمة عليا ذات اختصاص غير محدود، تتولى النظر في أية دعاوى مدنية أو جنائية والبت فيها بموجب القانون واستنادا إلى الولاية القضائية والسلطات التي يمنحها إياها دستور جبل طارق أو أي قانون آخر.

٣٣ – وهناك عدد كبير من الصكوك الرئيسية الدولية لحقوق الإنسان التي جعلتها الدولة القائمة بالإدارة تشمل الإقليم. وهي تضم اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٤ – ووضع المرأة في جبل طارق، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وسواء كانت تضطلع بمسؤوليات أسرية أم لا، مماثل للوضع الذي تتمتع به المرأة في المملكة المتحدة. وينص قانون الضمان الاجتماعي (قانون التأمين) لجبل طارق على دفع مجموعة متنوعة من الاستحقاقات والبدلات للحوامل والأرامل.

٣٥ – وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأغلبية ١٧ صوتا مقابل صوتين، في حكم أصدرته في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بأن المملكة المتحدة، فيما يتعلق بجبل

طارق، قد انتهكت المادة ٣ من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في الاشتراك في الانتخابات البرلمانية الأوروبية. وكان مواطن من جبل طارق قد أقام الدعوى، لأنه عندما تقدم بطلب لتسجيله كناخب في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في عام ١٩٩٤، أبلغوه بأن حق التصويت لا يشمل جبل طارق، وذلك بموجب أحكام قانون الجماعة الأوروبية لعام ١٩٧٦ المتعلق بالانتخابات المباشرة. غير أن المحكمة أصدرت حكمها بأن المادة ٣ من البروتوكول الأول تنطبق على جبل طارق، وأن المملكة المتحدة مسؤولة عن ضمان الحقوق التي تكفلها هذه المادة.

٣٦ - وردا على الأسئلة التي طرحت بشأن هذا الحكم في التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قال وزير الخارجية وشؤون الكمنولث ما يلي:

"لقد دأبت الحكومة على الإعلان بوضوح عن عزمها الامتثال لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وكفالة حصول شعب جبل طارق على حقه في التصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي. وقد أخطرنا شركاء الاتحاد الأوروبي بحكم المحكمة، وتقدمنا باقتراح في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩ تجري مناقشته حاليا في بروكسل. وتعمل الحكومة جاهدة على كفالة تحقيق هذا التوسيع لنطاق حق التصويت بحيث يشمل جبل طارق قبل حلول الانتخابات الأوروبية لعام ٢٠٠٤".

جيم - البيئة

٣٧ - في عام ١٩٩٦، لم تعد إدارة الصحة البيئية التي كانت إحدى الإدارات الحكومية بالإقليم، قائمة. ونقلت المهام التي كانت تتولاها سابقا تلك الإدارة إلى وكالة للبيئة يملكها القطاع الخاص بالكامل. ورئيس الصحة البيئية مسؤول عن التشغيل العام لوكالة البيئة وهو مسؤول أمام وزير البيئة والصحة.

٣٨ - ويحمي قانون حماية الطبيعة (١٩٩١) الحياة البرية والبحرية في جبل طارق، وينص على إنشاء محميات طبيعية مثل تلك التي أعلن عنها في منطقة تقع في أعالي الصخرة. وقد صدقت المملكة المتحدة على عدد من الاتفاقيات البيئية باسم جبل طارق. ويتفق قانون الرقابة على الاتجار في الأنواع المهددة بالانقراض (١٩٩٨) مع الأنظمة الدولية والأوروبية. وتم تنفيذ توجيهات الموائل الأوروبية وفيما يجري العمل في تعيين المواقع بموجب برنامج الطبيعة ٢٠٠٠.

دال - الإسكان

٣٩ - وفقا لتقارير الدولة القائمة بالإدارة واصلت حكومة جبل طارق سياسة تهدف إلى توسيع ملكية المساكن تخفيفا لأزمة المساكن ولتخفيض أعباء التكاليف المتزايدة للإصلاح والصيانة التي تنفقها على الأماكن التي تؤجرها. فارتفعت نسبة امتلاك المساكن منذ عام ١٩٨٥ في جبل طارق من ٦ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٤ ثم إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وبنهاية عام ١٩٩٩، أصبحت قائمة الانتظار الخاصة بالمساكن الحكومية تشتمل على ٥٧٠ طلبا، في مقابل ٥٠٠ طلب في نهاية عام ١٩٩٧.

هاء - الرعاية والمساعدة في المجال الاجتماعي

٤٠ - يغطي قانون الضمان الاجتماعي (استحقاقات غير المشتركين والتأمين ضد البطالة) الاستحقاق ودفع تأمينات البطالة للعاطلين الذين كانت لهم وظائف من قبل. ويمول دفع هذه الاستحقاقات من الاشتراكات الأسبوعية التي يسددها أصحاب الأعمال والمستخدمون إلى صندوق التأمين الاجتماعي (الاستحقاق القصير الأجل). ويبلغ المعدل الأسبوعي القياسي لاستحقاقات البطالة ٣٧,٢٠ جنيها استرلينيا، بزيادة قدرها ١٨,٢٠ جنيها استرلينيا أسبوعيا

لكل معال بالغ إضافي. وخلال عام ١٩٩٩، تم البت في ٦٥٥ طلبا تتعلق باستحقاقات البطالة وتمت الموافقة على ٦٠١ من هذه الطلبات.

واو – الصحة العامة

٤١ – سلطة الصحة في جبل طارق هي المسؤولة عن توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتدير السلطة برنامجا طبيا مدفوع الاشتراكات يقدمه فريق متنوع التخصصات ويتيح للأشخاص المسجلين الحصول على علاج طبي مجاني.

٤٢ – ويقدم مستشفى سانت برنارد، وإجمالي سعته ١٦٦ سريرا، خدمات شاملة للمرضى الخارجيين وعلاجا للمرضى النزلاء للحالات الطبية والجراحية الحرجة. كما أن به قسما للولادة وجناحين للمرضى المسنين. أما وحدة الملك جورج الخامس للطب النفسي فتشمل ٦٠ سريرا، وتقدم أنواعا مختلفة من العلاج النفسي، بما في ذلك خدمات للمرضى الداخليين والخارجيين. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تم افتتاح مركز جديد للرعاية الصحية الأولية يضم قسما للجراحات العامة، ليحل محل مركز الصحة القائم في الإقليم[١٤].

٤٣ – ووفقا للتقارير الصحفية، يوجد في جبل طارق ٩٠ ممارسا لمهن طبية مسجلون في الإقليم. ويتألف هؤلاء من ٥٦ طبيبا، و ١٤ ممارسا لطب الأسنان، و ٢٠ صيدليا. وقد أنشئ مجلس لتسجيل أفراد المهن الطبية نتيجة لإصدار قانون الطب والصحة لعام ١٩٩٧. والمجلس يرصد التسجيل السنوي للأطباء الأخصائيين الذين يرغبون في ممارسة المهنة في جبل طارق، ويوجد برنامج زيارات يقوم بها استشاريون من المملكة المتحدة لتغطية تخصصات الأمراض العصبية للأطفال وجراحة القلب والصدر، وجراحة التجميل.

٤٤ – وخلال الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغ مجموع الإنفاق في مجال الصحة العامة ٢٠,٦٧ مليون جنيه استرليني في مقابل ١٩,٩ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥.

زاي – التعليم العام

٤٥ – لا تزال إدارة التعليم مسؤولة عن التعليم في جبل طارق وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٩، بلغ مجموع ما أنفق على التعليم ١٣,٩٨ مليون جنيه استرليني (أي ١٢,١ في المائة من مجموع النفقات). كما أنجز في عام ١٩٩٩ برنامج لإدخال تحسينات كبرى على المدارس الحكومية بتكلفة ١,١٤ مليون جنيه استرليني.

٤٦ – وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد المدارس الابتدائية ١٣ مدرسة (إحداها مدرسة خاصة) وبلغ عدد الطلاب المسجلين فيها ٣٥٦ ٣ طالبا، وكانت هناك مدرستان ثانويتان بلغ عدد الطلاب المسجلين فيهما ٧٩٤ ١ طالبا. وتوجد أيضا مدرسة عليا تقنية ومهنية يدرس فيها ١٩٨ طالبا. وبلغ مجموع المعلمين في السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ في كلتا المدرستين ٣٥٤ معلما. وإضافة إلى ذلك، يتلقى ٦٢٨ مواطنا من جبل طارق تعليما جامعيا في المملكة المتحدة.

حاء – الجريمة ومنع الجريمة

٤٧ – أشار الكتاب الأبيض (انظر الفقرة ٨ أعلاه) تحت عنوان ''تشجيع الحكم الرشيد – مكافحة الاتجار بالمخدرات والتجارة المرتبطة بالمخدرات'' إلى تشريع سنته الحكومة المحلية لجبل طارق في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بحظر انطلاق القوارب السريعة من جبل طارق. وبناء على معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تم القضاء على الأنشطة التي تقوم بها القوارب السريعة والقوارب المطاطية المنطلقة من جبل طارق قضاء فعالا و لم يعد الاتجار غير المشروع من جبل طارق يمثل مشكلة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت حكومة اسبانيا الإعراب عن قلقها بشأن ما تعتبره

استخداما لجبل طارق في عمليات غسل الأموال المتولدة عن الاتجار بالمخدرات وعن أنشطة أخرى غير مشروعة. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جبل طارق أصدر تشريعا بشأن غسل الأموال يفي بمعايير المملكة المتحدة واللجنة الأوروبية.

٤٨ - كما أشارت الدولة القائمة بالإدارة في تقاريرها إلى حدوث ١ ٠٥٤ جنحة (مثل تلك المتصلة بتعاطي المسكرات، والسلوك المخل بالنظام، والانتهاكات المتعلقة بالأسلحة النارية) و ٧٦٨ حالة احتجاز لمرتكبي المخالفات في عام ١٩٩٩، مما يسجل انخفاضا للمخالفات التي بلغت ١ ٠٩٥ مخالفة ولحالات الاعتقال التي بلغت ٩٢١ حالة في عام ١٩٩٨. كما أفادت التقارير عن وقوع ٢ ٠٣٥ جريمة خطيرة في عام ١٩٩٩ (مثل العنف الموجه ضد الأفراد، والجرائم الجنسية والسطو والمخدرات) مما يسجل انخفاضا في عدد الجرائم الخطيرة الذي بلغ ٢ ٧٠٦ جريمة في عام ١٩٩٨.

خامسا - النظر في المسألة من جانب الأمم المتحدة:

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٩ - في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها الثالثة خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة وكان معروضا عليها ورقة عمل تتعلق بالإقليم (A/AC.109/1999/5). واستمعت اللجنة الخاصة إلى بيان قدمه السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لمقرر اتخذ في بداية الجلسة، أدلى ببيان السيد وليام سيرفاتي باسم مجموعة جبل طارق لتقرير المصير. وقد استجابت اللجنة الخاصة لطلب وفد اسبانيا المشاركة خلال نظر اللجنة في مسألة جبل طارق. وأدلى ممثل اسبانيا ببيان في الجلسة.

٥٠ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة الخاصة، مواصلة نظرها في المسألة في دورتها القادمة، رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في هذا الصدد خلال دورتها الرابعة والخمسين بالإضافة إلى إحالة الوثائق ذات الصلة على الجمعية العامة تيسيرا نظر اللجنة الرابعة في المسألة[١٥].

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥١ - استمعت اللجنة الرابعة في جلستها الرابعة المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى بيان السيد بيتر كروانا رئيس وزراء جبل طارق (انظر الفقرات ٥٦-٦٦ أدناه) وإلى بيان مقدم الالتماس جو بوسانو من حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق[١٦]. كما استمعت اللجنة في جلستها السادسة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى بيان ممثل اسبانيا. (انظر الفقرة ٦٨). وفي نفس الجلسة تكلم ممثل المملكة المتحدة ممارسا حق الرد[١٧].

٥٢ - في جلستها السابعة المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر مقدم من الرئيس بعنوان ''مسألة جبل طارق''[١٨]. وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع مقرر دون تصويت[١٩].

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٣ - في الجلسة العامة ٧١ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وبناء على توصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٤٢٣/٥٤ دون تصويت. وفيما يلي نص المقرر:

”إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٤٢٠/٥٤ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وإذ تشير في الوقت نفسه إلى أن البيان الذي وافقت عليه حكومتا اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ينص، في جملة أمور أخرى، على الآتي:

’إيجاد عملية تفاوض تهدف إلى التغلب على جميع الخلافات بينهما بخصوص جبل طارق، والى تعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة في المسائل الاقتصادية والثقافية والسياحية وشؤون الملاحة الجوية والمسائل العسكرية والبيئية. ويقبل كلا الجانبين أن تناقش قضايا السيادة في إطار تلك العملية. وستلزم الحكومة البريطانية التزاما كاملا باحترام رغبات شعب جبل طارق، على النحو الموضح في ديباجة دستور عام ١٩٦٩،‘

”تحيط علما بأن وزيري خارجية إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يعقدان، كجزء من تلك العملية، اجتماعات سنوية بالتناوب في عاصمة كل منهما، وقد عُقد آخرها في لندن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وتحث الحكومتين على مواصلة مفاوضاتهما بقصد التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة“[٢٠].

سادسا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٤ – في الجلسة العامة ١٧ من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر، ذكر ممثل المملكة المتحدة ممارسا حق الرد ما يلي:

”إن السيادة البريطانية على جبل طارق تأسست بوضوح في معاهدة أوترخت. وهذه الحقيقة القانونية لا تقبل الجدل. وعلاوة على ذلك، تتمسك الحكومة البريطانية بالتزامها تجاه شعب جبل طارق، على النحو الوارد في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، الذي ينص على أن المملكة المتحدة لن تدخل في ترتيبات من شأنها أن يخضع شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية.

”وتعتقد الحكومة البريطانية أن المسائل المتعلقة بجبل طارق لا يمكن حلها إلا بالمحادثات المباشرة، مثل تلك المنصوص عليها في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤. وفي هذا الشأن، نعلق أهمية على مواصلة الحوار مع اسبانيا كوسيلة للتغلب على خلافاتنا.“[٢١].

٥٥ – وقد كرر الموقف أعلاه ممثل المملكة المتحدة ممارسا حق الرد في الجلسة السادسة للجنة الرابعة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩[٢٢].

باء – موقف حكومة الإقليم

٥٦ – في الجلسة الرابعة التي عقدتها اللجنة الرابعة، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قال السيد كروانا، رئيس وزراء جبل طارق إن جوهر قضية جبل طارق بسيط للغاية: تطالب اسبانيا الدولة القائمة بالإدارة أي، المملكة المتحدة،

بإعادة سيادتها على جبل طارق التي كانت اسبانيا قد تخلت عنها لبريطانيا العظمى في عام ١٩١٣ بمقتضى معاهدة أوتريخت. ويؤكد شعب جبل طارق، من جانبه، حقه في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة لمصلحة الشعوب المستعمرة.

٥٧ - ويستند موقف اسبانيا إلى مبدأين أساسيين أسيء فهمهما أو أنهما لا ينطبقان. أولا تدعي اسبانيا فيما يتعلق بمسألة إنهاء استعمار جبل طارق، أن المبدأ الحاكم يجب ألا يكون مبدأ تقرير المصير ولكن مبدأ السلامة الإقليمية الوارد في مبادئ الأمم المتحدة في سياق إنهاء الاستعمار.

٥٨ - ومن شأن تطبيق مبدأ السلامة الإقليمية أن يتطلب، وفقا لما تذهب إليه إسبانيا، تحويل المملكة المتحدة سيادتها على جبل طارق إلى اسبانيا ضد الرغبات الإجماعية لشعب جبل طارق. وهذا طرح غريب بين ثلاث ديمقراطيات. كما أن إشارات اسبانيا إلى اثنين أو ثلاثة من قرارات الجمعية العامة التي صدرت في الستينات هي بدورها غير ذات صلة بل وتصل إلى محاولة لتشويه معانيها. وفي الواقع، فإن ما فعلته هذه القرارات هو تأكيد المبدأ الذي لا جدال فيه وبأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على سكان إقليم يشكل جزء لا يتجزأ من دولة عضو لمساعدتهم على الانفصال عن تلك الدولة إلا أن جبل طارق، على أي حال، لم يكن جزء من اسبانيا على مدى ٢٩٥ عاما ولذلك فهو لا يسعى للانفصال عن اسبانيا. وبالتالي فإن عدم تفتيت السلامة الإقليمية لا ينطبق على حالة جبل طارق.

٥٩ - أما مبدأ الأمم المتحدة الذي أعيد التأكيد عليه في جميع قراراتها حول إنهاء الاستعمار التي تعتمد كل عام، فيقضي بأنه لا بديل عن مبدأ تقرير المصير في عملية إنهاء الاستعمار. وبناء على ذلك، فإن مبدأ السلامة الإقليمية لا ينطبق بأي حال على عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن جبل طارق مستعمرة بحكم إدراجه في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ففي حالة ناميبيا، قضت محكمة العدل الدولية بأن القانون الدولي، فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كما هو منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، جعل مبدأ تقرير المصير ينطبق عليها جميعا. وبتسمية جبل طارق مستعمرة منشأة داخل الإقليم، تسعى أسبانيا دون جدوى إلى الإيحاء بأن هناك مبدأ خاص يتعلق بإنهاء الاستعمار في جيوب من هذا القبيل. على أن المبادئ العامة لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار تظل ثابتة مهما اختلفت دلالات مسمياتها. ومن المهم ملاحظة أن أسبانيا قامت، في حالة جيوبها المستعمرة في سبتة ومليلة، اللتين يطالب بهما المغرب، بمحاولات غير مبررة للتمييز بين مركزيهما وبين مركز جبل طارق.

٦٠ - أما الاقتراح الثاني من اقتراحات أسبانيا الأساسية فيذهب إلى أن من حق شعب جبل طارق في تقرير المصير قد رفضته معاهدة أورتيخت لعام ١٧١٣ التي أتيح بمقتضاها جبل طارق على سبيل الخيار الأول أمام أسبانيا إذا ما تنازلت بريطانيا العظمى عن سيادتها عليه. وحتى لو كان يمكن تفسير المعاهدة على هذا النحو، فوفقا للمبادئ الحالية للقانون الدولي، لن يكون هناك حجة لإنكار حق شعب جبل طارق في تقرير المصير.

٦١ - وحين تحاول أسبانيا بانتظام تشويه شعب جبل طارق من خلال بيانات غير صحيحة أو غير ذات صلة. فهي تدعي، ضمن أمور أخرى، بأن سكان جبل طارق (الذين تشير إليهم بالمستوطنين)، ليسوا بسكان أصليين وبالتالي ليسوا شعبا مستعمرا بيد أنه لا يوجد مبدأ يقول بأن تقرير المصير متاح فقط لـ ''شعوب السكان الأصليين''. وإذا كان الأمر كذلك، لما كانت الكثير من المستعمرات السابقة دولا

مستقلة ذات سيادة الآن. إن ميثاق الأمم المتحدة يمنح حق تقرير المصير لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٢ - ويتمتع جبل طارق حاليا بقدر كبير من الحكم الذاتي. فلديه برلمانه وحكومته المنتخبان وهو متمتع بقدر كبير من الاستقلال السياسي والإداري. كما أن جبل طارق مكتف ذاتيا من الناحية الاقتصادية تماما. وهو أبعد ما يكون عالة على أسبانيا بل هو يتيح فرصا للعمل لأكثر من ٢ ٠٠٠ من العمال الأسبان ثم حث من جديد ممثلي الأمم المتحدة على زيارة جبل طارق للتأكد من أن ما قاله صحيح.

٦٣- وقد ذكر السيد ماتوتيس وزير خارجية اسبانيا، في كلمته أمام الجمعية العامة، أن اسبانيا قدمت إلى المملكة المتحدة اقتراحا يراعي مصالح سكان جبل طارق. وأن ما يوصف بأنه ''اقتراحات ماتوتيس'' ينص على حتمية نقل السيادة إلى اسبانيا بعد فترة انتقالية تمارس فيها المملكة المتحدة واسبانيا السيادة المشتركة على الإقليم. بيد أن جبل طارق لا يقبل هذا بالمرة. ففي الوقت الحالي لا يمكن أن تطالب به اسبانيا ولا يمكن أن تسلمه المملكة المتحدة. بل إن شعب جبل طارق وحده هو الذي يمكن أن يقرر مستقبله السياسي. وقد رفضت المملكة المتحدة تلك المقترحات باعتبارها مخالفة لرغبات شعب جبل طارق، وتقول اسبانيا الآن إنه يجب اعتبار المقترحات ''نقطة بداية''. وهذا يمكن أن يكون إيجابيا إذا كان يعني أن اسبانيا قادرة على التماس حل للمسألة يتفق مع رغبات شعب جبل طارق.

٦٤ - ولا يخشى جبل طارق الحوار مع اسبانيا وحكومة جبل طارق ملتزمة بالمبدأ القائل بأن التحاور على أساس جدول أعمال مفتوح هو السبيل الإيجابي الوحيد للتحرك قدما في حل المشكلات القائمة وإرساء الأساس لعلاقة سليمة بين جبل طارق واسبانيا على أساس الصداقة والتعاون والاحترام المتبادل. ولكن لا بد لأي حوار بشأن مسألة جبل طارق أن يستند إلى المبدأ الأسمى القائل بأن لشعب جبل طارق الحق في حرية تقرير مستقبله. فمسألة إنهاء استعمار جبل طارق وفقا لمبادئ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا يمكن، بحكم تعريفها، أن تتقرر على أساس التسوية الثنائية للخلافات بين الدولة القائمة بالإدارة وطرف ثالث له مطالب إقليمية.

٦٥ - ولا يمكن لجبل طارق، من ناحيته، أن يقف مكتوف اليدين. وهو لا يقبل أن يخير بين البقاء كمستعمرة للمملكة المتحدة أو أن يصبح جزء من اسبانيا. وسوف يحقق جبل طارق إنهاء الاستعمار من خلال ممارسة حقه في تقرير المصير، وبواسطة عملية إصلاح وتحديث لدستوره الحالي. ولهذه الغاية، أنشئت مؤخرا لجنة مختارة معنية بالإصلاح الدستوري، لكي تضع مقترحات مناسبة تقدم فيما بعد إلى المملكة المتحدة ويمكنها أن تضع بطريقة يقبلها شعب جبل طارق حدا لوضع جبل طارق كمستعمرة.

٦٦ - ثم قال إن موقف الأمم المتحدة من جبل طارق عندما تتكلم عن ''استئصال شأفة الاستعمار'' يتسم بعدم الوضوح: وتساءل عما إذا كانت المنظمة تحبذ تسليم جبل طارق إلى اسبانيا رغم رغبات شعبه الإجماعية، أو تنوي تشجيع ممارسته لحقه في تقرير المصير. والحل الأخير هو الوحيد المتسق مع ولاية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

جيم - موقف حكومة اسبانيا

٦٧ - خلال الجلسة العامة السابعة للجمعية العامة ذكر السيد أبيل ماتوتيس وزير خارجية اسبانيا ما يلي:

''وإذ يوشك على الانتهاء هذا العقد للقضاء على الاستعمار، فإن بلدي لا يزال يعاني من وجود جيب استعماري في أراضينا. لقد احتلت

القوات البريطانية جبل طارق عام ١٧٠٤، خلال إحدى حروب الخلافة الأوروبية. وتم تحويل الإقليم ليصبح قاعدة عسكرية ومع طرد السكان الاسبان. وحتى وقت قريب جدا كان المواطنون الاسبان في جبل طارق يعانون من تمييز خطير لدى ممارستهم لحقوقهم.

''ولقد جاء قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢) مؤيدا للآراء الاسبانية بشأن إنهاء الاستعمار في ذلك الإقليم، واعترف بأن الوضع الاستعماري في جبل طارق لا ينبغي تسويته من خلال حق تقرير المصير، وإنما من خلال استعادة السلامة الإقليمية لاسبانيا. ومن سوء الطالع، أن تجاهلت الدولة الاستعمارية أحكام هذا القرار. ولقد بدأت اسبانيا وبريطانيا العظمى عملية تفاوض حول جميع المسائل، بما في ذلك السيادة، استنادا إلى إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤، ولكن لم يحرز أي تقدم ملموس. وتقدمت اسبانيا باقتراح إلى المملكة المتحدة يأخذ بعين الاعتبار مصالح سكان المستعمرة ويتيح استعادة السيادة على الإقليم بعد فترة طويلة، ولكن لم نتلق أي رد حتى الآن. وسوف تواصل حكومة بلدي حوارها مع المملكة المتحدة وتعاونها مع لجنة إنهاء الاستعمار في متابعة هذه المسألة''[٢٤].

٦٨ - كما تكلم ممثل اسبانيا عن مسألة جبل طارق خلال الجلسة السادسة التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وكان مما قاله ما يلي:

''إن التطبيق التام لمبدأ السلامة الإقليمية على إنهاء الاستعمار في جبل طارق ليس معيارا خاصا باسبانيا. فهناك ممارسة واضحة جدا وثابتة بغير التباس للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة جبل طارق مؤداها أن إنهاء الاستعمار في جبل طارق يفترض استعادة السلامة الإقليمية للدولة وتحث من خلالها المملكة المتحدة على وضع حد لهذه الحالة الاستعمارية لجبل طارق. وقد نص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ على أن ''كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه''.

''ثم أعاد القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ الإقرار بهذا المعيار إذ أكد من جديد أن كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للسلامة الإقليمية للدول تتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وعلى هذا الأساس، رسخت قرارات الجمعية العامة المتتالية التطبيق التام لمبدأ السلامة الإقليمية على إنهاء الاستعمار في جبل طارق. ومن هذه القرارات، فضلا عن القرار ٢٣٥٣ (د - ٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، تطرق القرار ٢٤٢٩ (د - ٢٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ إلى مسألة جبل طارق والتمس من الدولة القائمة بالإدارة إنهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق وأكد من جديد أن استمرار هذه الحالة أمر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

''ولهذا، ينبغي تحري مزيد من الدقة فيما يستشهد به من قرارات أمام هذه اللجنة، سواء أكانت من محكمة العدل الدولية أو من الجمعية العامة. وأشير فقط إلى هذا القرار الأخير لأن المندوبين يعرفونه أكثر:

'ومن المؤكد أن القرار ''الشامل'' تطرق لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بيد أن الفقرة الأولى من منطوقه صنَّف وحدد للتو هذا الحق بعبارة ''وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)''، ومن المعلوم أن هذا القرار يحدد مبدأ السلامة الإقليمية في مجال إنهاء الاستعمار.

وما سمحت به المملكة المتحدة في عام ١٩٦٩ من تحديث وإصلاح ما يسمى بـ ''دستور'' جبل طارق إنما أدى إلى تفاقم المشاكل بدل حلها.

ونحن لا نريد أن يتنصل أي طرف من التزاماته: واسبانيا ستواجه أي مبادرة تعوق وتحول، من باب الالتفاف حول معاهدة اوتريخت، وعملية التفاوض الاسبانية البريطانية ببروكسل وقواعد الأمم المتحدة ومقررات الجمعية العامة السنوية، دون الالتزام بشرط إعادة الإقليم الذي تم إرساؤه في أوتريخت. وإذا ما استمرت التبعية الرسمية للمملكة المتحدة، فإن نقل الصلاحيات للسلطات المحلية سيفرغ من كل مضمون سيادة الدولة القائمة بالإدارة (على ما يشار إليه بالبنيون وليس البرزخ المحتل بصورة غير قانونية). وتنص معاهدة أوتريخت على أن اسبانيا نقلت السيادة على جبل طارق إلى المملكة المتحدة. وهي لم تنقله طوعا ولكن كان ذلك مفروضا عليها. بيد أن ''العقد شريعة المتعاقدين'' وقد احترمته اسبانيا دائما رغم أن معاهدة أوتريخت تفترض تقويض وحدتنا الوطنية وسلامتنا الإقليمية. وقد اعترفت كل من المملكة المتحدة واسبانيا والأمم المتحدة بصحة المعاهدة. وتعتبر معاهدة أوتريخت وبنودها، بما في ذلك البند الوارد في المادة العاشرة، سارية. ومن ثم فإن جبل طارق يمكن أن يكون بريطانيا أو اسبانيا وليس هناك بديل ثالث.

إن اسبانيا تشعر باحترام عميق لحقوق سكان جبل طارق باعتبارهم مواطنين. بيد أنها لا تعتبرهم أمة ذات حقوق سيادية. ولا يحق الحديث عن السيادة على إقليم جبل طارق إلا للدولتين المتنازعتين ذواتي السيادة: وهما بريطانيا باعتبارها دولة استعمارية، واسبانيا باعتبار أن المستعمرة توجد في إقليمها.

يفتقر جبل طارق إلى الموارد الطبيعية وإلى الأرض القابلة للزراعة. واقتصاده الذي كان يعتمد فيما مضى على القاعدة العسكرية البريطانية، يستفيد حاليا من وضعه الخاص والمتميز في الاتحاد الأوروبي إذ لا تطبَّق عليه مثلا الرسوم المفروضة على القيمة المضافة ويستثنى من الاتحاد الجمركي. وهذه العوامل، فضلا عن عدم شفافية نظامه المالي جعلته اقتصادا ''طفيليا'' يعيش عالة على اسبانيا ويلحق أذى بالأقاليم الاسبانية المجاورة له.

واسبانيا هي أول بلد يسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي وضمان رفاهية سكان جبل طارق غير أن اقتصاده لا يمكن أن يستند على أسس واهية. وعلى جبل طارق أن يطور اقتصادا صحيا ومتماسك يحترم كاملا توجيهات وأنظمة الاتحاد الأوروبي ولا يفتح المجال لا للاتجار غير المشروع أو لعدم الشفافية المالية مما يلحق أذى بمالية الدولة ويؤثران تأثيرا سلبيا جدا على المصالح الاسبانية، بما في ذلك خزانتها العامة.

وتعيد الجمعية العامة توجيه نداءاتها كل سنة إلى اسبانيا والمملكة المتحدة لتسوية جميع خلافاتهما

بشأن جبل طارق، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسيادة، عن طريق مفاوضات ثنائية في ضوء القرارات ذات الصلة ووفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

'وتندرج المفاوضات الرسمية بين اسبانيا والمملكة المتحدة في إطار ما سمي بـ''عملية بروكسل'' التي ابتدأت في عام ١٩٨٤. وقد شاركت اسبانيا باخلاص في هذه العملية وانطلاقا من موقف نبيل وشجاع وبنَّاء إذ قدمت - لا كعروض قاطعة بل كنقاط انطلاق للتفاوض - اقتراحين لالتماس حل للنزاع بشأن جبل طارق.

'وكان آخرهما في عام ١٩٩٧. ورغم أن الحكومات المتعاقبة في اسبانيا قد أعربت عن استعدادها للتفاوض، فلم يحرز أي تقدم في هذه المسألة بعد خمسة عشرة عاما من بدء عملية بروكسل.

'وليس أمامنا من سبيل سوى التفاوض الجدي الذي سيضع بالضرورة حدا للوضع الاستعماري لجبل طارق ما دام الحفاظ على الوضع الراهن لا يفيد أحدا. وما زالت اسبانيا تراهن بحزم على خيار الحوار.

'وليس هناك من شيء يخيف سكان جبل طارق من هذا الحوار. واسمحوا لي بأن أذكِّر بأن السلطات الاسبانية قد أعربت في مناسبات عديدة عن استعدادها التام لكفالة الاحترام الواجب للمصالح المشروعة لسكان جبل طارق، وشخصيتهم وخصائصهم.

'ونحن واثقون بأن المملكة المتحدة ستقتنع بأنه لا يمكن لها أن تبقي على وجودها الاستعماري إلى الأبد في إقليمنا إذا أرادت للعلاقات مع اسبانيا أن تبلغ مداها''.

دال - المفاوضات الانكليزية الاسبانية

٦٩ - خلال الفترة المستعرضة، لم تعقد أي اجتماعات في إطار عملية التفاوض التي أرسى أساسها بلاغ بروكسل المشترك الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقا للبيان، اتفق وزيرا خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة على عقد اجتماعات سنوية بالتناوب في كل من العاصمتين بهدف التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق. وقد عُقد آخر اجتماع وردت الإشارة إلى عقده في إطار عملية بروكسل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٧٠ - وتجدر الإشارة إلى أنه، خلال الاجتماع الأخير المعقود في إطار عملية بروكسل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قدم وزير الخارجية الاسباني عرضا رسميا لحكومة المملكة المتحدة يتعلق بمركز لجبل طارق في المستقبل بحيث، يصبح الإقليم بموجبه تحت السيادة الاسبانية مع الحفاظ على قدر كبير من الاستقلال السياسي والإداري المحلي الذاتي (انظر A/AC.109/2112، الفقرة ٧٢). ولم تقدم حكومة المملكة المتحدة ردا رسميا على هذا الاقتراح.

هاء - المناقشات بين انكلترا وجبل طارق

٧١ - عُقدت خلال الفترة المستعرضة اجتماعات ومناقشات منتظمة بين الوزراء والمسؤولين في المملكة المتحدة وجبل طارق. وشملت هذه المناقشات محادثات بشأن تحديث دستور جبل طارق. وفي هذا الصدد قال السيد كروانا ما يلي في خطاب ألقاه في جمعية الكمنولث الملكية في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩:

''[إننا] نشعر بتشجيع كبير نتيجة إشارة الحكومة البريطانية في كتابها الأبيض الأخير عن

أقاليم ما وراء البحار إلى التحديث باعتباره سبيلا رئيسيا إلى إقامة شراكة جديدة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار تعرب فيها عن انفتاح والتزام بتحديث الدستور وإصلاحه. وقد عقدت بالفعل مناقشات تمهيدية في هذا الصدد مع الحكومة البريطانية. وأصدر برلماننا بالإجماع الشهر الماضي قرارا تنشأ بموجبه لجنة مختارة لمراجعة الدستور وإصدار التوصيات عن الإصلاح المرغوب".

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات المقدمة إلى الأمين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، ومن الوثائق الرسمية لحكومة إسبانيا.

(٢) www.gibraltar.gov.gi.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1)، المجلد الثالث، الفصل الحادي عشر، المرفق، الفقرات ٧-٢٣.

(٤) www.gibraltar.gi/election.

(٥) تقرير لجنة الشؤون الخارجية، مجلس العموم، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، www.parliament.uk.

(٦) وكالة رويتر، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، صحيفة "El Paris"، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، صحيفة "ABC"، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٧) "شراكة من أجل التقدم والرفاهية: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" كتاب أبيض قدمه وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ وصدر في مرفق الوثيقة A/AC.109/1.

(٨) بيان اللجنة الأوروبية IP/99/439 المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.

(٩) صحيفة "Gibraltar Chronicle"، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

(١٠) المرجع السابق، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

(١١) المرجع السابق، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(١٢) www.gibraltar.gov.gi.

(١٣) صحيفة "Gibraltar Chronicle"، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

(١٤) المرجع السابق، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(١٥) A/54/23 (الجزء الثاني)، الفصل التاسع، الفقرات ٦٦-٧٢.

(١٦) انظر A/C.4/54/SR.4.

(١٧) انظر A/C.4/54/SR.6.

(١٨) انظر A/C.4/54/L.4.

(١٩) انظر A/C.4/54/SR.7.

(٢٠) انظر A/541/PV.71.

(٢١) بيان ممثل اسبانيا (الفقرة ٦٧ أدناه)، انظر A/54/PV.7.

(٢٢) انظر A/C.4/54/SR.6.

(٢٣) انظر A/C.4/54/SR.4.

(٢٤) انظر A/54/PV.7.